

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة الممتدة من ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويغطي التقرير ما استجد من تطورات منذ تقريره السابق المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/460).

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساد بوجه عام هدوء مشوب بالتوتر ومتسم بالهشاشة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تخلله بضعة اشتباكات خطيرة اندلعت عبر الخط الأزرق. وخلال أشد الحوادث خطورة، جرى تبادل عنيف لإطلاق النار بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية عبر الخط الأزرق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، متجاوزاً أي مستوى من مستويات النشاط منذ انسحاب إسرائيل من لبنان في أيار/مايو عام ٢٠٠٠. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية بإطلاق أربعة صواريخ كاتيوشا من المنطقة العامة التي تقع فيها قرية عديسه نحو إسرائيل. ووقع حادث آخر جرى فيه تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله في أواخر شهر تشرين الثاني. وقامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية في مناسبتين بإطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية عبر الخط الأزرق باتجاه إسرائيل. وكانت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية



المتكررة تشكل مصدرا مستمرا من مصادر التوتر. ووقعت انتهاكات شبه يومية لخط الانسحاب على يد رعاة لبنانيين كما تكررت حوادث إلقاء الحجارة من الجانب اللبناني.

٣ - وفي انتهاك خطير لوقف إطلاق النار، شن حزب الله هجوما عبر الخط الأزرق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدأ تبادل لإطلاق النار عندما أطلق حزب الله قذائف الهاون والصواريخ من عدة مواقع ضد عدة مواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية قريبة من الخط الأزرق في القطاع الشرقي لمنطقة عمليات اليونيفيل. وفي الوقت ذاته، قامت مجموعة كبيرة من مقاتلي حزب الله بالتسلل إلى قرية العجر وشنوا هجوما على مكتب رئيس البلدية وعلى موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية داخل القرية، جنوب الخط الأزرق، الذي كان خاليا في ذلك الوقت. وتبع ذلك محاولة للهجوم على موقع رئيسي لقوات الدفاع الإسرائيلية يقع على الأطراف الشرقية للقرية. وقُتل أربعة مقاتلين من حزب الله خلال تبادل لإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة مع قوات الدفاع الإسرائيلية. وأصيبت ممتلكات المدنيين بأضرار بالغة في القرية، وأصيب مدني واحد بجروح.

٤ - وتلا ذلك قيام إسرائيل بعملية انتقام شديدة الوطأة، وشملت القصف الجوي. ثم انتشر تبادل لإطلاق النار على طول الخط الأزرق ودام أكثر من تسع ساعات. وجرى تبادل نحو ثمانمائة قذيفة مدفعية ودبابات وقذائف هاون وصواريخ. وألقت سلاح الجو الإسرائيلي ما لا يقل عن ٣٠ قنبلة جوية. وأصابت إحدى قذائف الهاون التي أطلقها حزب الله إصابة مباشرة متزلا مدنيا في قرية المطلة وتسبب ذلك بأضرار مادية دون وقوع إصابات. وعلى الجانب اللبناني، أدى الهجوم الجوي الإسرائيلي إلى تدمير الجسر الذي يقع على بعد كيلومترين شمال قرية العجر. وأطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار قريبا من مواقع الأمم المتحدة في المنطقة في خمس مناسبات. وأصيب إثنا عشر جنديا إسرائيليا ومدني واحد، وعدد غير معروف من مقاتلي حزب الله بجروح. كما دمر عدد من مواقع حزب الله قريبا من الخط الأزرق أو أصيبت بأضرار شديدة، كما لحقت أضرار بالغة ببعض مواقع ومعدات قوات الدفاع الإسرائيلية.

٥ - وكانت اليونيفيل وكبار ممثلي في المنطقة على اتصال وثيق مع الطرفين طوال الأعمال القتالية لحثهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وأسهم تدخلهم في تلافي زيادة ترددي الحالة وحال دون تصاعد الحادث وفتان زمام الأمور. ونجحت اليونيفيل في آخر المطاف في التوسط للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وبعد ذلك، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اليونيفيل بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتيسير تسليم جثث ثلاثة مقاتلين من حزب الله قتلوا خلال تبادل لإطلاق النار في قرية العجر من قوات الدفاع

الإسرائيلية إلى السلطات اللبنانية. وقام حزب الله باسترجاع جثة مقاتل رابع من مقاتلي حزب الله إلى الأراضي اللبنانية. ونظراً إلى استمرار الحالة غير المستقرة في المنطقة، تقوم اليونيفيل بأعمال دورية من مواقع ثابتة على طول الطرف الشمالي لقرية العجر.

٦ - وفي تصعيد آخر لأعمال العنف، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر بإطلاق أربعة صواريخ كاتيوشا من مكان يقع قرب قرية عدايسه اللبنانية باتجاه إسرائيل. وسقطت ثلاثة صواريخ في بلدة كريات شمونه الإسرائيلية الشمالية وتسبب ذلك بإلحاق أضرار بالغة بمترلين دون وقوع إصابات. وقام سلاح الجو الإسرائيلي بعملية انتقامية إذ شن هجوماً جويًا على مبنى للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في منطقة الناعمة، على بعد عشرة كيلومترات جنوب بيروت. وأبلغت حكومة لبنان الأمين العام أنها فتحت تحقيقاً في الحادث وستحمل مرتكبيه المسؤولية وذلك بهدف الحيلولة دون تكرار هذه الأعمال في المستقبل. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، ادعى أبو مصعب الزرقاي، زعيم القاعدة في العراق، أن القاعدة هي المسؤولة عن الهجوم. ولم يتم التحقق من صحة الادعاء.

٧ - وارتفعت حدة التوتر أيضاً في ٢٥ آب/أغسطس عندما أُطلق صاروخان من الأراضي اللبنانية في المنطقة العامة التي تقع فيها مجدل سلم. وقد سقط أحدهما عبر الخط الأزرق قرب منطقة سكنية تابعة لكيوتز مارغايوت، بينما سقط الآخر بقرب قرية ميس الجبل اللبنانية. ولم تقع إصابات. ونفى حزب الله أية علاقة له بالحادث، وأعلنت الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤوليتها عنها.

٨ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دفعت الرياح ممظلي مدني إسرائيلي عبر الخط الأزرق فهبط في الأراضي اللبنانية بجوار مركز الأمم المتحدة ٨-٣٢ ألف، فأتار هبوطه تبادلًا لنيران الأسلحة الصغيرة بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية. ولم تقع إصابات وتمكّن المظلي من العودة إلى إسرائيل حيث اعتقلته السلطات.

٩ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر اكتشف سكان لبنانيون محليون صاروخين من عيار ١٢٢ مم في مزرعة موز تقع قرب ميناء صيد بالناقورة، على بعد نحو ١,٥ كيلومتر شمال مقر اليونيفيل. الصاروخان اللذان يبلغ مدى الواحد منهما ١٢ كيلومترا كانا منصوبين على منصة خشبية ومربوطين بأسلاك متصلة بأجهزة توقيت وجاهزين للإطلاق. وقامت القوات المسلحة اللبنانية بتعطيل الصاروخين ونقلهما.

١٠ - وانتهك سلاح الجو الإسرائيلي المجال الجوي اللبناني مرات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، معكراً بذلك أجواء الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق. وخلال الفترة

التي ارتفعت فيها حدة التوتر في تشرين الثاني/نوفمبر، كثر تحليق الطائرات النفاثة والمروحية والمركبات الجوية بلا طيار وكانت عملياتها شديدة الإيغال والاستفزاز. وعقب الهجوم الذي شنه حزب الله في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت الطائرات الإسرائيلية منشورات فوق بعض المناطق اللبنانية ومن ضمنها بيروت. وتمسك المسؤولون الإسرائيليون بموقفهم بأن إسرائيل ستواصل عمليات التحليق في الأجواء اللبنانية كلما شعرت بضرورتها. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، انخفض عدد الانتهاكات الجوية الإسرائيلية. وكما في الماضي، غالبا ما كانت الطائرات الإسرائيلية تتوغل في عمق المجال الجوي اللبناني وتخترق أحيانا حاجز الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان. ولا يزال النمط الذي حددته في تقاريري السابقة مستمرا، حيث تقوم الطائرات أحيانا بدخول المجال الجوي اللبناني من البحر شمال منطقة عمليات اليونيفيل، فتتجنب بذلك قيام اليونيفيل برصدها والتحقق من هويتها بصورة مباشرة.

١١ - ولم يقم حزب الله خلال الفترة قيد الاستعراض بإطلاق نيران مضادة للطائرات عبر الخط الأزرق.

١٢ - وقد طالبت أنا وكبار ممثلي في المنطقة، إضافة إلى عدد من الدول الأعضاء المعنية، في مناسبات متعددة حكومة لبنان ببسط سيطرتها على جميع أراضيها. وأهبت بحكوميتي إسرائيل ولبنان أن تحترما احتراماً تاماً كامل الخط الأزرق وتلافي القيام بأية أعمال قد تفضي إلى التصعيد.

١٣ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، سلّمت السلطات الإسرائيلية جثمان أحد مقاتلي حزب الله كان قد قُتل في منطقة مزارع شبعا في ٢٩ حزيران/يونيه. وجررت ترتيبات نقل الجثمان من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وقامت اليونيفيل بتيسير عملية التسليم من خلال معبر روش هانيقرا.

١٤ - وفُقد صياد سمك لبناني في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وشوهد قاربه الخالي في المياه اللبنانية قبل أن تسحبه الأمواج إلى المياه الإقليمية الإسرائيلية، ثم جنوحه للشاطئ قرب نهاريا. وقدمت مروحيات تابعة لليونيفيل المساعدة في عملية بحث مكثف، ولكن لم يعثر على جثته. وأعادت قوات الدفاع الإسرائيلية القارب عن طريق خدمات اليونيفيل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وكان في القارب عدة علامات ناجمة عن طلقات. وشرحت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها فتحت النار على القارب من قبيل الاحتراس من أن يكون مفخخا، على أنه كان خاليا وقتها.

١٥ - وفي بضع حالات، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار من أسلحة صغيرة ومتوسطة كما أطلقت قذائف إنارة عبر الخط الأزرق، ولا سيما في منطقتي مزارع شبعا

ويارون. وطالبت اليونيفيل السلطات الإسرائيلية بوقف هذه الأعمال لأن إطلاق النار عبر الخط قد يتصاعد.

١٦ - وسجلت اليونيفيل عددا من الانتهاكات البرية اللبنانية للخط الأزرق، ولا سيما من قبل رعاة الغنم، في منطقتي مزارع شبعا وقرية العجر. وقد أصبحت هذه الانتهاكات روتيناً شبه يومي يقوم بها عادة الرعاة المحليون أنفسهم. وحثت اليونيفيل السلطات اللبنانية على منع جميع الانتهاكات البرية، ولا سيما العبور المتكرر للرعاة للخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. واتضح الخطر المائل في أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى وقوع حوادث أشد خطورة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر عندما اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية اثنين من الرعاة اللبنانيين كانا قد عبرا الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وأفرجت قوات الدفاع الإسرائيلية عن هذين الراعيين وسلمتهما إلى اليونيفيل في اليوم التالي.

١٧ - وكانت تجري بشكل دوري مظاهرات على الجانب اللبناني من الخط الأزرق عند نقطتي التماس اللتين حددتهما في تقارير السابقة، وهما تلة الشيخ عبّاد، إلى الشرق من الحولا، وبوابة فاطمة، غربي المطلة. وكان المتظاهرون أحيانا يرشقون مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية بالحجارة وبغيرها من الأشياء، كما كانوا يعبثون أحيانا بالسياس الثقني.

١٨ - ولا تزال سلطة الحكومة اللبنانية ومراقبتها في الجنوب بوجه عام، وفي مناطق الخط الأزرق بوجه خاص، محدودتين. كما لا تزال وحدات الدرك وقوة الأمن المشتركة، المؤلفة من قوات الجيش والأمن الداخلي، تقوم بدوريات متنقلة وتقيم عدة نقاط تفتيش في منطقة عمليات اليونيفيل. ويعمل الجيش اللبناني في بعض المناطق التي جلت عنها إسرائيل في أيار/مايو عام ٢٠٠٠، ولكن بعيداً عن الخط الأزرق. وتدخلت قوة الأمن المشتركة، بناء على طلب اليونيفيل، في بضع مناسبات للسيطرة على مظاهرات وللحيلولة دون وقوع حوادث محتملة على طول الخط الأزرق ماعدا منطقة قرية العجر. ورغم النداءات العديدة التي وجهها مجلس الأمن، لا تزال الحكومة اللبنانية تصر على موقفها من أن القوات المسلحة اللبنانية لن تكون لإسرائيل حارساً على الحدود ولن تنتشر على طول الخط الأزرق من غير سلام شامل مع إسرائيل.

١٩ - وفي تطور إيجابي، تعزز الاتصال بين اليونيفيل والجيش اللبناني خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، استكمل مكتب الاتصال للجيش انتقاله من قنا إلى الناقورة وبات مكتبه الآن مجاوراً لمقر اليونيفيل. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، عين ضابط اتصال في كل من الكتيبتين الميدانيتين لليونيفيل على أساس دائم، وفي ١٦ كانون الثاني/

يناير، أبلغت وزارة الخارجية اليونيفيل بتعيين العميد عبد الرحمن شحيتلي في منصب منسق بين الحكومة واليونيفيل، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٠ - وأجرى قائد القوة، اللواء آلان بيلليغريني، وممثلي الشخصي للبنان، غاير بيدرسين، مناقشات متوالية مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين اللبنانيين، من بينهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية، وقائد الجيش، بشأن بسط سلطة الحكومة على الجنوب، ولا سيما بشأن سبل تأمين انتشار القوات المسلحة في الجنوب. وكان رد فعل كبار المسؤولين يتسم بالحذر، وقد أعربوا عن قلقهم بشأن التداعيات السلبية المحتملة على الأمن القومي والاستقرار. وفي رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ موجهة إلى وزير الخارجية، اقترح اللواء بيلليغريني آلية تنسيق أفضل بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية وإنشاء خلية تخطيط مشترك مؤلفة من أعضاء في القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل لوضع خطة تفصيلية لبسط السلطة اللبنانية في منطقة عمليات اليونيفيل، بما في ذلك نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان. وفي رده المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير، أبلغ وزير الخارجية قائد القوة أن السلطات اللبنانية أحاطت علما بالاقترح بعين الإيجاب وأنها ستعود لإعطاء رد جوهري بعد إجراء مزيد من الدراسة والمشاورات.

٢١ - ويبدو أن حزب الله لا يزال يسيطر على الجزء الأعظم من الخط الأزرق والمناطق المجاورة له. وفي ظل هذه الظروف، حافظ حزب الله على تواجد الملاحظ في المنطقة وعززه بمراكز مراقبة دائمة، ونقاط تفتيش مؤقتة، ودوريات. وقام بأعمال بناء لتحصين وتوسيع بعض مواقعه الثابتة، وأزال الألغام من المناطق المجاورة، وشق طرقا جديدة للوصول، وأقام مواقع جديدة قرب الخط الأزرق. ويقع بعض مواقع حزب الله على مقربة شديدة من مواقع الأمم المتحدة، مما يشكل مخاطر أمنية إضافية على أفراد الأمم المتحدة ومعداتها. ولم يصحح هذا الوضع حتى الآن رغم الاحتجاجات المتكررة التي قدمتها اليونيفيل إلى السلطات اللبنانية.

٢٢ - وواجهت اليونيفيل زيادة في عدد مرات رفض حزب الله السماح لها بالوصول. وبوجه عام، تمكنت القوة من استعادة وتأكيدها حريتها بالتنقل في غضون فترة قصيرة من الزمن.

٢٣ - وتواصل اليونيفيل مساعدة السكان المدنيين بتقديم رعاية صحية وتوفير علاج الأسنان لهم، وإقامة مشاريع المياه وتوفير المعدات أو الخدمات للمدارس ودور الأيتام، كما وفرت خدمات اجتماعية للمحتاجين. وقدمت أيضا مساعدة بيطرية. وكانت البلدان المساهمة بقوات هي التي قدمت بصورة رئيسية الموارد التي ساعدت بها اليونيفيل. وتعاونت

اليونيفيل تعاوننا وثيقا في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والسفارات، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

٢٤ - ولا يزال وجود عدد كبير من حقول الألغام في منطقة عمليات اليونيفيل، ولا سيما على طول الخط الأزرق، يشكل سببا من أسباب القلق الجدي. فمنذ تموز/يوليه عام ٢٠٠٥، قُتل مدنيان وجرح ستة بانفجار ألغام أو ذخائر. وواصلت اليونيفيل القيام بعمليات إزالة الألغام، فأزالت أكثر من أربعمئة لغم وقذيفة غير منفجرة من الذخائر في منطقة تبلغ مساحتها نحو ١٢ ٠٠٠ متر مربع؛ وقامت بعملية مسح للطرق؛ وواصلت وضع علامات في حقول الألغام المعروفة وتسويرها. وتم في الماضي استلام قدر كبير من المعلومات من قوات الدفاع الإسرائيلية عن تواجد حقول الألغام في المنطقة. ومع ذلك، ما زلنا نفتقر لمعلومات عن بعض المناطق القريبة من الخط الأزرق.

٢٥ - وأخذ عدد حوادث الألغام والمصابين من المدنيين يزداد زيادة مأساوية مع استمرار ازدياد الطلب المحلي على الأراضي. وللتصدي لذلك، طلب مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام من حكومة لبنان أن تسمح له في البدء بعمليات إزالة الألغام في المواقع الأكثر تأثرا على طول الخط الأزرق. فسمحت له بذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وكلف فريق لإزالة الألغام يديره مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بمهمة دائمة للعمل في حقول الألغام المذكورة؛ وطلب المركز السماح له بالعمل في مناطق إضافية. ويعتبر هذا تطورا مشجعا لأن حقول الألغام المذكورة لا تزال تحول دون الاستفادة من مناطق واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة أو الرعي مما له تأثير مباشر على حياة المواطنين الذين يعيشون بجوارها.

ثالثا - المسائل التنظيمية

٢٦ - واصلت اليونيفيل جهودها للحفاظ على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق من خلال القيام بدوريات متنقلة برية وجوية، ومن خلال المراقبة من مواقع ثابتة وإقامة اتصالات وثيقة مع الطرفين، وتهدف تلك الاتصالات إلى تصحيح الانتهاكات، والبت في الحوادث ومنع التصعيد. وتركزت عملياتها على طول الخط الأزرق، رغم أن القوة أقامت بضعة مواقع قريبة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من خلال فريق المراقبين في لبنان، الدعم لليونيفيل للقيام بولايتها.

٢٧ - وبلغ عدد قوات اليونيفيل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ١٩٨٩ جندياً: (٢٠٣) فرنسا، و (٦٤٨) غانا، و (٦٧١) الهند، و ٦ (أيرلندا)، و (٥٣) إيطاليا، و (٢١٢) بولندا، و (١٩٦) أوكرانيا. وقام ٥١ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة اليونيفيل على أداء مهامها. ونرفق خارطة تبين الانتشار الحالي لليونيفيل. واعتباراً من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، حلّت وحدة طبية من الهند محل السرية الطبية البولندية العاملة في مستشفى اليونيفيل. إضافة إلى ذلك، استخدمت اليونيفيل ٣٩٠ موظفاً مدنياً، من بينهم ١٠٠ موظف دولي و ٢٩٠ موظفاً محلياً. ولا يزال اللواء بيلليغريني قائداً للقوة، كما لا يزال السيد بيدرسين يعمل بصفة ممثلي الشخصي للبنان.

٢٨ - ومنذ إنشاء اليونيفيل، توفي ٢٤٦ عضواً من أعضاء القوة، ٧٩ منهم من جراء عمليات إطلاق نار وانفجار قنابل، و ١٠٥ أعضاء نتيجة حوادث، و ٦٢ عضواً لأسباب أخرى. وأصيب ما مجموعه ٣٤٥ عضواً من أعضاء القوة بجروح من جراء إطلاق نار أو انفجار ألغام.

رابعاً - المسائل المالية

٢٩ - في القرار ٣٠٧/٥٩، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، رصدت الجمعية العامة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبلغاً إجماليه ٩٤,٣ مليون دولار، بمعدل شهري قدره ٧,٩ ملايين دولار، للإبقاء على القوة المؤقتة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٠ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء عليها ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٣٠ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ٧٢,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٣ ٩٨٨ ١ مليون دولار.

٣١ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع المبالغ المدين بها إلى البلدان المساهمة بقوات ٤,٦ ملايين دولار. وتم تسديد تكاليف الجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي، وفقاً لجدول التسديد الربع سنوي.

خامسا - الملاحظات

٣٢ - لا يزال الوضع السياسي والأمني السائد في لبنان يتسم بالهشاشة. وفي الجنوب، ظلت الحالة العامة تتسم بالهدوء بوجه عام، رغم عدم استقرارها. وأكبر أسباب الشعور بالقلق يعود إلى الهجوم الذي شنّه حزب الله عبر الخط الأزرق في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي كان عملا مدبرا يمثل خرقا مباشرا لقرارات مجلس الأمن وأفضى إلى تبادل شديد لإطلاق النار بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية. وكان تبادل إطلاق النار داخل قرية العجر يمثل أول مرة تندلع فيها مواجهة داخل منطقة مأهولة بالسكان منذ الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، مما كان يشكل أخطارا جسيمة على سكان القرية المدنيين. لذا أناشد الطرفين أن يتحليا بأقصى درجات ضبط النفس لكيلا تتعرض أرواح المدنيين للخطر على كلا جانبي الخط الأزرق وأذكرهما بأن ارتكاب حرق لا يبرر الرد بمثله. ولا يزال القلق يساورني من الحالة المخوفة بالأخطار في القرية، حيث يمكن لاشتباك آخر أن يتطور إلى مواجهة كبرى. وقد سلط الحادث الأضواء على ضرورة فرض أمن أشد في المنطقة المحيطة بالقرية. وأقامت اليونيفيل تواجدا ثابتا لها للقيام بأعمال الدورية في الطرف الشمالي لقرية العجر وهي مستعدة لمساعدة حكومة لبنان على الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الخصوص.

٣٣ - وكانت حادثتا إطلاق الصواريخ في شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، اللتان قامت بهما عناصر مسلحة مجهولة الهوية، تحملان إمكانية كبيرة للتصعيد العسكري. والجدير بالملاحظة أن قوات الدفاع الإسرائيلية تحلت بضبط النفس في آب/أغسطس، إذ أنها لم ترد عسكريا على الهجوم. وأعلنت السلطات اللبنانية رسميا عن معارضتها لهذه الهجمات التي تنطلق من أراضيها، وأنا متشجع من تصميمها والتزامها اللذين أعربت عنهما في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تلقيتها منها تُحمّل الفاعلين المسؤولية عن تلك الهجمات وذلك تلافيا لتكرار مثلها في المستقبل.

٣٤ - ولا يزال استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية، والتي كانت تصل أحيانا إلى عمق المجال الجوي اللبناني، منتهكة سيادته وسلامة أراضيه، مسألة تثير بالغ القلق. فالغارات الجوية تزيد حدة التوتر وتعكر صفو الهدوء المهش على طول الخط الأزرق. لذا فإن وقف هذه الغارات، الذي دأبت الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء المهمة بالمطالبة به من شأنه أن يسهم في المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق.

٣٥ - وأكدت الخروق الخطيرة لوقف إطلاق النار مجددا الحاجة الماسة لحكومة لبنان لأن تتصرف وتبسط كامل سلطتها في جميع أنحاء الجنوب وصولا إلى الخط الأزرق وأن تنشر عددا يكفي في القوات المسلحة وقوات الأمن للحفاظ على القانون والنظام وضمن بيئة

هادئة. ومن الضروري للغاية أن تفرض الحكومة سيطرة فعالة على استخدام القوة في جميع أنحاء البلد وأن تمنع قيام عمليات من لبنان عبر الخط الأزرق. وسيواصل ممثلي الشخصي مناقشة هذه الأمور مع الحكومة وتقديم دعم الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. وتقف اليونيفيل على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات اللبنانية في هذا المسعى، حسبما تقتضي الضرورة.

٣٦ - وأرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة لبنان لوضع مكتب الاتصال للجيش بجوار مقر اليونيفيل في الناقورة، وتعيين ضابطي اتصال مع الكتيبتين الميدانيتين لليونيفيل والعمل عن كثب مع القوة في الميدان. ويسرني أيضا أن أشير إلى تعيين المنسق الجديد بين الحكومة واليونيفيل. ولكن ينبغي القيام بأكثر من ذلك. فالتخطيط لنشر قوات إضافية في الجنوب يجب أن يبدأ دون تأخير. وأشجع حكومة لبنان في هذا الخصوص على تبني اقتراح قائد القوة بإنشاء خلية تخطيط مشترك مؤلفة من أعضاء في القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. ويمكن أيضا تعزيز أنشطة وتواجد قوة الأمن المشتركة ميدانيا، حتى ضمن حدود الألف عنصر المأذون بهم. كذلك فإن زيادة التنسيق بين دوريات اليونيفيل وقوة الأمن المشتركة في منطقة العمليات سيسهم في تعزيز دور وأنشطة القوات المسلحة اللبنانية في المنطقة. وسيجري بصورة منتظمة تقييم الآثار المترتبة على زيادة تواجد القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب بالنسبة لهيكل اليونيفيل وقوام قوتها.

٣٧ - ولا تزال الحالة على طول الخط الأزرق عرضة لتطورات إقليمية متقلبة. ويعمل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وممثلي الشخصي للبنان وقائد قوة اليونيفيل يدا واحدة لتزع فتيل الأزمات عند نشوبها. ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط شديدة التوتر ومن المرجح أن تبقى كذلك ما لم يمكن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وهذا يؤكد ضرورة تصميم جميع المعنيين على بذل جهود للتصدي للمشكلة من جميع جوانبها بهدف التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، بناء على جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وسيواصل كبار ممثلي في المنطقة الإسهام في هذه الجهود من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للأطراف لإزالة أسباب الاحتكاك والعمل من أجل تحقيق سلام وأمن دائمين في جنوب لبنان.

٣٨ - وستركز اليونيفيل من جهتها على الجزء المتبقي من ولايتها، أي استعادة السلام والأمن الدوليين، من خلال مراقبة ورصد التطورات في منطقة العمليات وإعداد تقارير عنها والاتصال بالأطراف للمحافظة على الهدوء.

٣٩ - وترتبط التنمية الاقتصادية للجنوب ارتباطاً لا ينفك عراه بالسلام والأمن. ولكن المساعدة الاقتصادية تباطأ وصولها. لذا فإنني أدعو الحكومة والمناخين الدوليين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لزيادة جهودها من أجل إعادة تأهيل جنوب لبنان اقتصادياً وتنميتها.

٤٠ - وفي رسالته المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/15) الموجهة إليّ، نقل القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية اليونيفيل لمدة ستة أشهر أخرى. ونظراً إلى الأوضاع السائدة في المنطقة، فإنني أؤيد التمديد وأوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية اليونيفيل لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٤١ - وعند تقديمي لهذه التوصية يجب عليّ مرة أخرى أن ألفت الانتباه إلى العجز الخطير في تمويل اليونيفيل. فقد بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة ٦,٦ مليون دولار. وهذا المبلغ يمثل أموالاً مدين بها للدول الأعضاء المساهمة بقوات تشكل قوام قوة اليونيفيل. لذا فإنني أناشد جميع الدول الأعضاء لأن تسدد حصتها فوراً وبالكامل، وأن تدفع جميع ما تبقى من متأخراتها. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في قوة اليونيفيل لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف الصعبة.

٤٢ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للمنسق الخاص، ألفارو دي سوتو، وممثلي الشخصي، السيد بيدرسين، وأشيد بقائد القوة، اللواء بيلليغريني، ورجال ونساء اليونيفيل، للطريقة التي اضطلعوا بها بمهمتهم الصعبة والخطرة غالباً. فانضباطهم وسلوكهم يرقيان إلى مصاف عال، وينعكسان استحساناً لأنفسهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

